دراسة تحليلية للدخل القومى الزراعى فى جمهورية مصر العربية

للدكتور محمد عبد الحميد ابراهيم الدسوقى * والمهندس الزراعى أحمد الأمير عبد الحميد *

تعتبر القيمة المضافة هى أنسب طرق تقدير الدخل القومى الزراعى فى ضوء المتاح من بيانات ومعلومات عن الزراعة فى جمهورية مصر العربية ، ويفضل ربط القيمة المضافة ببنود الدخل المختلفة المكونة لها ، حتى تتضح الآثار المنعكسة على القيمة المضافة كنتيجة للتغيير السنوى فى قيمة مكونات الدخل القومى الزراعى ، ومن ثم فإنه يبرز ضرورة القيام بإجراء دراسة تحليلية للدخل القومى بجمهورية مصر العربية.

وتعتبر هذه الدراسة التحليلية من الأهمية بمكان للمساهمة فى رسم ملامح السياسة الزراعية للبلاد ، خاصة فى ظل التخطيط الاقتصادى ، حيث توفر مثل هذه الدراسة العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى تفيد واضعى هذه السياسات عند اتخاذ قراراتهم التخطيطية المختلفة .

ولدراسة تأثير المكونات Components المختلفة للدخل القومى الزراعى المصرى على القيمة المضافة فإنه يلزم تحليل كل مكون على حدة لمعرفة التغييرات التى طرأت عليه خلال الخمس عشرة سنة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، وذلك ليتسنى تحليل الاتجاه العام لهذه المكونات ، ومعرفة المعدلات السنوية للزيادة أو النقصان أو معدلات تغيرها .

ولإجراء دراسة تحليلية تصور التطور الحقيقى للدخل القومى الزراعى المصرى فيجب أن تكون تقديراته مقومة لأسعار سنة ما (أى بأسعار ثابتة)(*) وهذا ما اتبع فعلا فى هذا البحث . وكذلك فقد تناولت الدراسة تطور الدخل القومى الزراعى المصرى بصورة إجمالية مقدرا بالأسعار الجارية ، لتتضح الآثار المترتبة على التعلبات النقدية خلال فترة الدراسة .

---

* الدكتور محمد عبد الحميد ابراهيم الدسوقى : مدرس الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر .

* المهندس الزراعى أحمد الامير عبد الحميد : بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(*) اختيرت أسعار عام ١٩٥٤ لما تتميز به من استقرار خاصة بعد ثورة ١٩٥٢ وأحداث ما قبلها والظروف الاقتصادية الدولية والمصرية التى أثرت فى الاقتصاد المصرى .

تطور الدخل القومى الزراعى فى جمهورية مصر العربية :

تقدر القيمة المضافة للدخل القومى الزراعى بطرح قيمة متطلبات الإنتاج الزراعى من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى ، حيث تعتبر قيمة المتطلبات والقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى المكونين الأساسيين لهذا الدخل ، وترتفع أو تنخفض القيمة المضافة حسب زيادة أو نقص القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى بنسبة أكبر أو أقل من التغيير فى قيمة متطلبات الإنتاج الزراعى ، وعلى ذلك فإن دراسة التطورات والتغييرات التى طرأت على هذين المكونين الأساسيين خلال الفترة المدروسة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) تعطى صورة واضحة عن أسباب التغيير فى القيمة المضافة وارتباط هذه التقلبات بالتغير الذى يحدث فى مكوناتها .

وبدراسة الاتجاه العام ومعدلات النمو للقيمة المضافة والبنود الرئيسية المختلفة المكونة للدخل القومى الزراعى بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ باستخدام طريقة المربعات الصغرى Least Square Method. فإن :

ص = ا س + ب .

حيث (ص) تمثل القيمة بالألف جنيه ، و (ا) تمثل معدل التغير السنوى بالألف جنيه ، و (س) تمثل السنوات ، و (ب) تمثل متوسط القيمة خلال الفترة المدروسة ، وذلك على أساس أن ترتيب السنة التى تتوسط السلسلة يساوى صفرا .

ويوضح جدول (١٠) تقديرات القيمة المضافة والقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى ومتطلباته بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة والأرقام القياسية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه نظرا للظروف البيولوجية غير الطبيعية التى أحاطت بإنتاج محصول القطن عام ١٩٦١ مما أدى إلى انخفاض قيمته ، ومن ثم انخفاض القيمة المضافة بدرجة واضحة فى نفس السنة ، فقد اضطر ذلك إلى توفيق معادلة خط اتجاه عام من الدرجة الأولى للقيمة المضافة عن الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) ، ثم توفيق معادلة أخرى عن الفترة (١٩٦٢ — ١٩٦٦) . وتشير النتائج المستخلصة إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية فى زيادة مستمرة خلال

الفترة المدروسة باستثناء عام ١٩٦١ نتيجة انقص إنتاج محصول القطن ، وبالتالى قيمته ، وذلك نظراً للظروف البيولوجية غير المواتية التى أدت إلى قلة المحصول ، بالإضافة إلى ماتكلفته الدولة والمزارعون فى مصاريف وتكاليف مقاومة دودة ورق القطن ، ولكن القيمة بالأسعار الثابتة تزيد وتنخفض فى حدود ضيقة جداً ، وخصوصا فى السنوات مابعد ١٩٦١ ، وتؤكد هذه الظاهرة النتائج المستخلصة من معادلة الاتجاه العام التى وفقت للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة خلال الفترتين السابق التنويه عنهما ، حيث أوضحت الأولى أن معدل الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٠ يقدر بحوالى ٩,٨ مليون جنيه بنسبة ٢,٩٪ سنويا ، فى حين أوضحت الثانية أن معدل الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٦ يقدر بحوالى ٤٥٤ ألف جنيه بنسبة ١,١٪ سنويا فقط ، ولكن بإجراء اختبارات المعنوية على الزيادة خلال الفترة الثانية اتضح عدم معنويتها .

وبدراسة مجموعة البيانات خلال الخمس عشرة سنة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) اتضح أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية بلغت ٢٧٠ مليون جنيه ، وتقدر قيمتها بالأسعار الثابتة بحوالى ٣٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة إلى حوالى ٦٧٨ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وحوالى ٤٠٣ مليون جنيه بالأسعار الثابتة ، فى عام ١٩٦٦ ، وبلغت قيمتها بالأسعار الثابتة ١٢١٪ من مثيلتها فى عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى للقيمة المضافة ٧,٨ مليون جنيه بنسبة ٢,١٪ سنويا .

كما يتضح أيضا أن القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى بالأسعار الجارية تتجه نحو الارتفاع باستمرار من عام لآخر ، وذلك باستثناء عامى ١٩٥٣ ، ١٩٦١ لنقص قيمة حاصلات الحقل فى عام ١٩٥٣ نظراً لانخفاض إنتاجية غالبية الزروع النباتية الصيفية من ناحية ، ونقص المساحة المزروعة منها من ناحية أخرى ، كما وأن أسعار هذه الزروع لم تتغير بالزيادة لدرجة تستطيع أن تعوض النقص فى إجمالى المنتج منها وذلك لما تتصف به الأسعار الزراعية من انخفاض فى مرونتها ، ولنقص قيمة محصول القطن عام ١٩٦١ نظراً للظروف البيولوجية السيئة التى أحاطت بالإنتاج القطنى ذلك العام . ويقدر معدل الزيادة السنوية فى القيمة الإجمالية

جدول (١)

القيمة المضافة والقيمة الإجمالية (بملايين الجنيهات) للانتاج الزراعى ومتطلباته
فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦)

السنوات	الأسعار للقيمة المضافة			الأسعار للقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى			الأسعار لقيمة متطلبات الإنتاج الزراعى		
	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى
١٩٥٢	٢٧٠	٣٣٢	١٠٠	٤١٨	٤٢٨	١٠٠	١٤٨	٩٦	١٠٠
١٩٥٣	٢٧٦	٣١٣	٩٤	٤٠٥	٤١١	٩٦	١٢٩	٩٨	١٠٢
١٩٥٤	٣٠٩	٣٠٩	٩٣	٤٣٤	٤٣٤	١٠١	١٢٥	١٢٥	١٣٠
١٩٥٥	٣١٤	٣١٧	٩٥	٤٤٠	٤٤٤	١٠٤	١٢٧	١٢٧	١٣٢
١٩٥٦	٣٥٨	٣٣٠	٩٩	٤٩٦	٤٥٤	١٠٦	١٢٨	١٢٤	١٢٩
١٩٥٧	٣٦٧	٣٣٧	١٠٢	٥١٢	٤٧٣	١١١	١٤٦	١٣٦	١٤٢
١٩٥٨	٣٦٩	٣٦٥	١١٠	٥١٩	٤٩٣	١١٥	١٥٠	١٢٨	١٣٣
١٩٥٩	٣٩١	٣٨١	١١٥	٥٤٤	٤٩٦	١١٦	١٥٤	١١٥	١٣٠
١٩٦٠	٤١٨	٣١٤	١٠١٩	٥٨٤	٥١٠	١١٩	١٦٦	١١٦	١٢١
١٩٦١	٣٥٢	٣٢٦	٩٨	٥٢٥	٤٤٤	١٠٤	١٧٣	١١٨	١٢٣
١٩٦٢	٤٢٦	٤٠٠	١٢٠	٦٠٩	٥٢١	١٢٢	١٨٣	١٢١	١٢٦
١٩٦٣	٤٨٠	٤٠٢	١٢١	٦٧٩	٥٢١	١٢٢	١٩٩	١١٩	١٢٤
١٩٦٤	٥٣٦	٤٠٠	١٢٢	٧٦٥	٥٣٣	١٢٥	٢٢٩	١٢٨	١٣٣
١٩٦٥	٦١٥	٤٠٩	١٢٣	٩٠١	٥٣٥	١٢٥	٢٩١	١٢٦	١٣١
١٩٦٦	٦٧٨	٤٠٣	١٢١	٩٩٢	٥٣٤	١٢٥	٣١٢	١٣١	١٣٦

ملاحظات : (١) احتسبت القيمة بالاسعار الثابتة لجميع السنوات وفقا لاسعار عام ١٩٥٢ ، كما احتسب الرقم القياسى للقيمة بالأسعار الثابتة باعتبار عام ١٩٥٢ = ١٠٠ .

(٢) قيمة متطلبات الانتاج الزراعى بالأسعار الثابتة لا تشمل قيمة اهلاك الأصول الرأسمالية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عام ١٩٦٦ . القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

للإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة بحوالى ١٢,٢ مليون جنيه بنسبة ٢,٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٠ ، فى حين أنه يقدر بنحو ٤ مليون جنيه فقط بنسبة ٠,٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . ولحساب معدل النمو السنوى للقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، فقد قدرت قيمة الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٦١ من واقع المعادلة التى وفقت المشاهدات خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) ، وذلك لتلافى أثر الظروف الشاذة التى أحاطت بالإنتاج الزراعى المصرى فى تلك السنة ، ثم أعيد إجراء الخطوات التى سبق اتباعها للحصول على معدل الزيادة السنوى للفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) حيث اتضح أن المعدل السنوى للزيادة للقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى يقدر بحوالى ٩,٣ مليون جنيه ، أى بنحو ١,٩٪ سنويا تقريبا .

كما يلاحظ أيضا أن قيمة متطلبات الإنتاج الزراعى بالأسعار الجارية تزداد باستمرار من عام لآخر باستثناء عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤ حيث قابلها انخفاض مماثل فى القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى، ويتضح أن القيمة الجارية لمتطلبات الإنتاج الزراعى بلغت ١٤٨ مليون جنيه ، كما أن قيمتها بالأسعار الثابتة بلغت ٩٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وارتفعت هذه القيمة حيث بلغت حوالى ٣١٣ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ونحو ١٣١ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت قيمتها بالأسعار الثابتة ١٣٦٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . ويقدر المعدل السنوى للنمو بحوالى ١,٣ مليون جنيه بنسبة ١,١٪ سنويا ، إلا أن المعدل السنوى لنمو القيمة الجارية لمتطلبات الإنتاج الزراعى بلغ ١١,٢ مليون جنيه تقريبا بنسبة ٦,٣٪ سنويا خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) .

تطور القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية :

يتضح من الدراسة السابقة أن إجمالى القيمة المضافة تتكون من عنصرين أساسيين هما القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى ، وقيمة متطلبات الإنتاج الزراعى، إلا أنه يلزم التعرف أيضا على تفاصيل مكونات كل منهما للوصول إلى المؤثرات الحقيقية التى تعمل على رفع أو خفض القيمة المضافة للدخل الزراعى المصرى .

وتساعد مثل هذه الدراسة فى إلقاء المزيد من الضوء على المكونات المختلفة للدخل القومى الزراعى ومعدلات نموها، كما أنها تمكن المختصين والمهتمين بالسياسات الزراعية من معرفة اتجاهاتها ؛ ليعملوا فى حدود المتاح من المواد والإمكانيات على زيادة الدخل القومى الزراعى، وبالتالى زيادة دخول العاملين فى القطاع الزراعى الذى ينعكس أثره فى ارتفاع مستوى معيشتهم . كما توضح هذه الدراسة أيضا نسبة مساهمة العناصر المختلفة فى تكوين الدخل القومى الزراعى والأهمية النسبية لكل منها ، وبالتالى تظهر كفاية استخدام الموارد الاقتصادية فى البنيان الزراعى بجمهورية مصر العربية ، ومدى إمكانية رفع هذه الكفاية بحيث تتحقق الشروط الضرورية والكافية للكفاية الاقتصادية ، والتى تتمثل فى طريقة ربط الموارد المعينة بحيث لا يمكن بإعادة تنظيمها أن تعطى كمية أكبر من نفس الإنتاج بنفس المجموعة من الموارد أو نفس الإنتاج بكمية أقل أو أكبر من الموارد (Heady ١٩٥٧) .

ويشتمل النشاط الإنتاجى الزراعى بجمهورية مصر العربية على نشاطين إنتاجيين رئيسيين، هما : الإنتاج النباتى، والإنتاج الحيوانى. ويحتوى كل نشاط منهما على عدة أنشطة إنتاجية فرعية قد تنقسم بدورها إلى أنشطة فرعية أخرى ، وهكذا .

(أولا) الاقتصاد الإنتاجى النباتى :

يعتبر النشاط الاقتصادى الإنتاجى النباتى هو النشاط الإنتاجى السائد بجمهورية مصر العربية ، حيث تمثل القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى ، وقد تراوحت هذه النسبة بين ٦٨ — ٧٧٪ تقريبا وذلك بالأسعار الجارية، فى حين تراوحت بين ٧٤ — ٧٧٪ تقريبا بالأسعار الثابتة . وتشير هذه النسب إلى أن الاقتصاد الزراعى المصرى عامة، والدخل القومى الزراعى المصرى خاصة، مازالا يعتمدان أساسا فى تكوينهما على الإنتاج النباتى بنسبة كبيرة . ولو أن الدلائل تشير إلى أن نسبة مساهمته فى تكوين القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى بالأسعار الجارية آخذة فى النقصان فى السنوات الأخيرة ، إذ تقدر نسبة إجمالى قيمة الإنتاج النباتى إلى جملة قيمة الإنتاج الزراعى بنحو ٧٥، ٧٤، ٧٢٪ فى السنوات

١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ على الترتيب ، وبينما قدرت هذه النسبة بنحو ٧٥٪ عام ١٩٥٢ فإنها انخفضت عام ١٩٦٦ إلى ٧٢٪ ، وهي تعتبر نسبة مرتفعة عن قريناتها فى السنوات السابقة لها .

أما فى الدول الزراعية ، قليلة السكان ، فإن نسبة مساهمة الإنتاج الحيوانى فى الدخل القومى الزراعى تزداد بزيادة تقدمها وذلك لما تتميز به هذه الدول من ارتفاع متوسط دخول أفرادها إلى حد كبير ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة طلب جمهرة المستهلكين للبروتينات ذات القيمة السعرية العالية غير النباتية ، ومن ثم تشجيع منتجى هذه السلع الاقتصادية على رفع الكفاية الإنتاجية لها من ناحية ، والعمل الدائب على التحسين النوعى والكمى لهذه الزروع الحيوانية من ناحية أخرى . وقد تتمشى النتائج المستقاة من دراسة النسبة المئوية لقيمة الإنتاج الحيوانى إلى القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية مع طبيعة المنوال الزراعى المصرى حيث يتصف هذا البنيان بالزراعة المكثفة ، والتى تتمشى وطبيعة البنيان الاقتصادى لجمهورية مصر العربية الذى يتسم بالكثافة السكانية المرتفعة ، وانخفاض النسبة السكانية — التى تعبر عن العلاقة بين الإنسان ومواردة الأرضية — إلى حد كبير قد يفوق كل معدلات النسب السكانية الأرضية فى العالم .

وتتباين الأنشطة الإنتاجية النباتية عن قرينتها الحيوانية من ناحية إمكانات التوسع أو الانكماش الإنتاجى فى كل منهما ، حيث يلاحظ أنه قد يسهل فى بعض الأحيان إمكانية التوسع فى مجال النشاط الإنتاجى الحيوانى إلى حد كبير بطرائق وأساليب قد يسهل تحقيقها طالما توافرت الإمكانيات المادية بالذات ، إلا أن التوسع فى الإنتاج النباتى قد تحدده ظروف اقتصادية واجتماعية ، وأحيانا قد تكون ظروفا سياسية ، يصعب فى كثير من الأحيان التغلب عليها . وأهم العوامل الاقتصادية التى تحكم التوسع الإنتاجى النباتى تتمثل فى محدودية الموارد ، خاصة الموارد الأرضية والمائية ، وكذلك محدودية الأسمدة الكيماوية والمبيدات وغيرها من العناصر والعوامل الإنتاجية المختلفة ، كما أن زيادة الدخل من الإنتاج النباتى ربما تأتى عن طريق التوسع فى زراعة زروع دون غيرها ، وهذه هى الأخرى تحكمها

عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ، أو بعض الظروف الاضطرارية حيث قد تلجأ الدولة فى ظل ظروف استثنائية كالحروب مثلا إلى توفير محاصيل غذائية عن طريق تحديد نوع الدورة الزراعية المتبعة ومساحة المحاصيل المزروعة بالمناطق الإنتاجيه المختلفة دون الاهتمام بمقدار ما تغله هذه الدورة أو بدائلها من دخل ، وذلك ضمانا لعدم تعرضها للضغوط الاقتصادية من الخارج ، كما أنها قد تلجأ فى ظروف أخرى إلى العمل على توفير فائض من سلع تصديرية معينة للاستفادة بما تجلبه هذه السلع من عملات صعبة .

وبدراسة الاتجاه العام لقيمة النشاط الإنتاجى النباتى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) اتضح أن معدل الزيادة السنوية للقيمة الإجمالية للإنتاج النباتى بلغ ٩,٧ مليون جنيه ، أى بنسبة مئوية تقدر بحوالى ٢,٨ ٪ سنويا ، كما بلغت أيضاً الزيادة السنوية لقيمة هذا النشاط خلال الفترة (١٩٦٢ — ١٩٦٦) حوالى ١,٦ مليون جنيه فقط بنسبة ٠,٤ ٪ سنويا ، مما يظهر حقيقة النمو البطىء فى قيمة الإنتاج النباتى خلال السنوات الأخيرة .

وفيما يلى دراسة تحليلية لمكونات الأنشطة الإنتاجية النباتية الثلاثة ، وهى : الاقتصاد الإنتاجى الحقلى ، والاقتصاد الإنتاجى الخضرى ، والاقتصاد الإنتاجى الفاكهى .

(١) الاقتصاد الإنتاجى الحقلى : بلغ إجمالى قيمة الحاصلات الحقلية بالأسعار الجارية ٢٨١ مليون جنيه تقريبا ، كما بلغ إجمالى القيمة بالأسعار الثابتة حوالى ٢٩٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ ، وارتفعت هذه القيمة عام ١٩٦٦ إلى نحو ٥٠٥ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٣٣٢ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الثابتة . وتبلغ القيمة الإجمالية للحاصلات الحقلية ٢٠٠ ، ١١٢ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، وذلك بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على الترتيب .

ويشتمل النشاط الإنتاجى الحقلى على إنتاج الحاصلات الحقلية فى المجموعات الثلاث : الصيفية ، والشتوية ، والنيلية ، ويلاحظ أن كل مجموعة تساهم بنصيب

معين فى تكوين القيمة الإجمالية للحاصلات الحقلية ، فالعروة الصيفية تساهم بنسبة تتراوح بين ٤٤ — ٥٧٪ بالأسعار الجارية ، كما تتراوح بين ٤٧ — ٦٤٪ بالأسعار الثابتة وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، وفيما يلى دراسة للتطور الذى طرأ على القيمة الإجمالية للحاصلات الحقلية خلال فترة الدراسة .

(أ) الحاصلات الحقلية الصيفية : كما سبق القول فإن الحاصلات الحقلية الصيفية تساهم بقدر كبير فى تكوين القيمة الإجمالية للحاصلات الحقلية ، ويرجع ذلك أساساً لأهمية محصول القطن ، أحد المحاصيل النقدية الرئيسية بالبلاد والذى يدخل ضمن مزروعات هذه العروة ، علاوة على ما يتميز به من ارتفاع فى القيمة ، لما له من أهمية بالغة ومساهمة فعالة فى الاقتصاد القومى بصفة عامة والاقتصاد الزراعى بصفة خاصة . ولقد فطن الاقتصاديون الزراعيون والمهتمون بالشئون الزراعية وواضعو البرامج والسياسات الزراعية لأهميته فعنوا به باعتباره محصولا يجلب للبلاد الكثير من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية فسهلوا عمليات تمويله وتسويقه وتصديره وما إلى ذلك ، مما أدى بلا شك إلى مساهمة العروة الصيفية فى القيمة الإجمالية للحاصلات الحقلية بنصيب كبير ، وخصوصاً عام ١٩٦٥ ، حيث فاقت أية مساهمة لها خلال فترة الدراسة .

ونظراً للتقلبات الشديدة فى القيمة الجارية للحاصلات الحقلية الصيفية فيما بعد عام ١٩٦٠ فقد قدر معدل النمو السنوى لقيمة الحاصلات الحقلية الصيفية بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) فقط حيث بلغ حوالى ١٠٧ مليون جنيه تقريباً .

وتتكون مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية من المحاصيل الآتية : القطن ، قصب السكر ، الأرز ، الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة ، الفول السودانى ، السمسم ، البصل ، الحناء ، ذرة المكانس ، التيل ، الأعلاف الخضراء الصيفية ، وغير ذلك من المحاصيل الصيفية الأخرى .

وتختلف معدلات النمو السنوى لقيمة إنتاج المحاصيل الصيفية المذكورة ، إذ بينما قدر معدل النمو السنوى فى قيمة محصول القطن خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) ،

بحوالى ثلاثة ملايين جنيه بنسبة ٢,٦ ٪ سنويا ، بلغ هذا المعدل ٨٧٤ ألف جنيه بنسبة ٠,٨ ٪ فقط خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) . كذلك فإن معدل النمو السنوى لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) بلغ حوالى ١٧٤ ألف جنيه بنسبة ١٢,٧ ٪ سنويا تقريباً. هذا ويقدر معدل النمو السنوى لمحصول القصب والأرز الصيفى ، والذرة الرفيعة الصيفى ، والسمسم خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) بحوالى ٢٣٣ ألف جنيه بنسبة ٢,٢ ٪ ، ١,٥ مليون جنيه بنسبة ٥,٩ ٪ ٣٢٧ ألف جنيه بنسبة ٣,٤ ٪ ، ٨٥ ألف جنيه بنسبة ٥,٤ ٪ ، ٢٢ ألف جنيه بنسبة ٢,٢ ٪ سنوياً على الترتيب .

(ب) الحاصلات الحقلية الشتوية : يحتل إنتاج الحاصلات الحقلية الشتوية المرتبة الثانية فى مكونات النشاط الإنتاجى الحقلى من حيث مقدار قيمته الإنتاجية التى يشارك بها فى تكوين قيمة الزروع النباتية الحقلية. ويشتمل هذا النشاط الإنتاجى على إنتاج زروع القمح ، الشعير ، الفول ، البصل الشتوى ، العدس ، الحلبة الكتان ، الحمص ، محصول البرسيم والأعلاف الخضراء الشتوية . وتعتبر جميع هذه الزروع الشتوية ـ فيما عدا الكتان والبرسيم ـ من المحاصيل الغذائية الهامة مما يعتمد عليها الفرد فى التغذية فى جمهورية مصر العربية ، كما يعتبر البرسيم أيضاً هو محصول العلف الرئيسى الذى تستهلكه الحيوانات المزرعية ، سواء بحالته الخضراء أو بعد تحويله إلى دريس جاف .

وتؤثر كميات المنتج من المحاصيل الغذائية المذكورة وتوقعات الاحتياجات القومية منها فى تصميم ووضع الخطط والبرامج الاقتصادية والزراعية بحيث تحقق الأهداف المرجوة منها فى حدود الموارد الاقتصادية المتاحة. وقد بلغ معدل النمو السنوى للقيمة الإجمالية للزروع الشتوية بالأسعار الجارية بحوالى ٢,٨ مليون جنيه بنسبة ٢,٣ ٪ سنويا ، فى حين قدرت هذه القيمة بالأسعار الثابتة بحوالى ١١٣ ألف جنيه سنويا بنسبة ٠,١ ٪ تقريباً .

ويختلف معدل النمو السنوى لقيمة إنتاج الزروع الشتوية المكونة للنشاط الإنتاجى الحقلى الشتوى بدرجة كبيرة ، إذ بينما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة محصول القمح بحوالى ٣٦ ألف جنيه بنسبة ٠,١ ٪ سنويا خلال فترة الدراسة (١٩٥٢ —

١٩٦٦) إلا أنه يقدر فى محصول الفول بنحو ٢٤٦ ألف جنيه بنسبة ٣,٣٪ وحوالى ٥٤ ألف جنيه بنسبة ٩,٤٪، ١٨ ألف جنيه بنسبة ٨,٠٪، ٢٦٦ ألف جنيه بنسبة ٥,٠٪ سنويا لكل من البصل، والشعير، والبرسيم على الترتيب.

(ح) الحاصلات الحقلية النيلية: تعتبر الزروع الحقلية النيلية النشاط الإنتاجى الفرعى الثالث ضمن الأنشطة الإنتاجية الفرعية المكونة لنشاط إنتاج الزروع الحقلية ويشتمل هذا النشاط على إنتاج زروع الذرة الشامية النيلية، والذرة الرفيعة النيلية، والبصل المقور، والأرز النيلى، والأعلاف الخضراء النيلية، وغير ذلك من المحاصيل الحقلية النيلية الأخرى. وجميعها - فيما عدا الأعلاف الخضراء - يعتبر من الزروع الغذائية الرئيسية التى يستهلكها الفرد فى جمهورية مصر العربية.

ومما هو جدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للزروع الحقلية النيلية تميل للانخفاض باستمرار خلال فترة الدراسة (١٩٥٢ - ١٩٦٦) إلا أن هذا الانخفاض قد حدث بصورة واضحة خلال عام ١٩٦٥ حيث بلغ حوالى ٢٠ مليون جنيه، ١٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية والثابتة على الترتيب. وقد بلغ معدل النمو السنوى للقيمة الإجمالية للزروع الحقلية النيلية بالأسعار الثابتة حوالى ١٢٧ ألف جنيه بنسبة ٠,٤٪ سنويا تقريبا خلال فترة الدراسة. وقد يعزى هذا الانخفاض الشديد فى قيمة الزروع الحقلية النيلية إلى تغير المنوال الإنتاجى الزراعى المصرى إذ تحولت زراعة الذرة الشامية من العروة النيلية إلى العروة الصيفية، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدل إنتاجية الفدان من الذرة الشامية الصيفى عن النيلى.

هذا وقد قدر معدل النمو السنوى لقيمة محصول الذرة الشامية النيلية حوالى ٥٥٨ ألف جنيه بنسبة ٢٪ سنويا تقريبا خلال الفترة المدروسة، بينما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة محصول الذرة الرفيعة النيلية ١٨ ألف جنيه بنسبة ٢٪ سنويا، ونحو ١٣ ألف جنيه بنسبة ٨,١٪ سنويا لقيمة محصول الأرز النيلى وذلك خلال نفس الفترة موضع الدراسة.

(٢) الاقتصاد الإنتاجى الحضرى: يعتبر النشاط الاقتصادى الإنتاجى الحضرى ثانى الأنشطة الإنتاجية الفرعية أهمية فى تكوين القيمة الإجمالية للإنتاج

النباتى بجمهورية مصر العربية ، فقد بلغ إجمالى قيمة حاصلات الخضر بالأسعار الجارية والثابتة حوالى ١٦ مليون جنيه تقريباً عام ١٩٥٢ ، وارتفعت هذه القيمة عام ١٩٦٦ حيث قدرت بنحو ١١١ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وحوالى ٤٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة .

ويشتمل النشاط الإنتاجى الخضرى على إنتاج حاصلات الخضر فى عروات ثلاث هى : الصيفية ، والشتوية ، والنيلية . ويلاحظ أن العروة الصيفية تساهم بنصيب كبير فى تكوين القيمة الإجمالية لحاصلات الخضر نظراً لأن المساحة المزروعة فى هذه العروة أكثر اتساعا عن مثيلتها فى العروات الأخرى . هذا وقد قدر معدل النمو السنوى لقيمة النشاط الإنتاجى الخضرى خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦) بنحو ٢٫١ مليون جنيه بنسبة ٧٫٣٪ سنويا خلال فترة الدراسة .

(٣) الاقتصاد الإنتاجى الفاكهى : إن النشاط الاقتصادى الإنتاجى الفاكهى ، رغم مساهمته الضئيلة نسبياً فى القيمة الإجمالية للإنتاج النباتى بجمهورية مصر العربية ، إلا أنه من الممكن الاعتماد على هذا النشاط فى جلب الكثير من العملات الصعبة ، خاصة وأن محصول البرتقال والموالح المصرية يتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها ، كما أن هناك محاصيل فاكهية أخرى قد تظهر فى السوق المصرية قبل مثيلاتها فى البلاد الأخرى المنتجة لها مما يتيح الفرصة أمام المنتجات الفاكهية المصرية لتغزو الأسواق الخارجية ، ومن ثم فإن التوسع فى الزراعات الفاكهية خاصة الأصناف الجيدة منها والتى تتمتع بطلب عالمى كبير ومستقر ، يجب أن يكون موضع دراسة وبحث .

وتساهم قيمة النشاط الإنتاجى الفاكهى بما يتراوح بين ٤ — ٦٪ فى القيمة الإجمالية للإنتاج النباتى خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦) ، وقد بلغت قيمته الجارية حوالى ١٤٫٨ مليون جنيه ، ونحو ١٤٫٣ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة عام ١٩٦٦ فبلغت ٤٢٫٣ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وحوالى ٢٣ مليون جنيه بالأسعار الثابتة ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٦٠٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . هذا ويقدر معدل النمو السنوى

للقيمة الإجمالية لحاصلات الفاكهة بحوالى ٦١٣ ألف جنيه بنسبة ٣,٤٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) .

أنشطة إنتاجية نباتية متفرقة : يضم هذا النشاط الإنتاجى مجموعة من الأنشطة الإنتاجية الفرعية تشمل الأشجار الخشبية المقطعة ، والأبصال والزهور والمشاتل ، كما تشتمل أيضا على النباتات الطبية وإن كان هذا النشاط الأخير من وجهة نظر الكاتبين يجب أن يتبع مجموعة الحاصلات الحقلية ، إلا أن تقديرات الدخل القومى الزراعى التى أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن السنوات موضوع الدراسة قد ضمت قيمة النباتات الطبية إلى قيمة المشاتل ونباتات الزينة .

دراسة تطور قيمة الأنشطة الإنتاجية النباتية المتفرقة : يوضح جدول (٢) تطور قيمة الأشجار الخشبية المقطعة والأبصال والزهور والمشاتل بكل من الأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، والرقم القياسى للقيمة باعتبار عام ١٩٥٢ سنة الأساس . ويبين هذا الجدول أن القيمة الجارية لهذا النشاط الإنتاجى بلغت حوالى ٨١٩ ألف جنيه ، وقيمته بالأسعار الثابتة نحو ٨٢٩ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، وارتفعت هذه القيمة إلى حوالى ٦,٢ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٦,٤ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . ويبلغ الرقم القياسى لهذه القيمة الأخيرة حوالى ٧٦٧٪ فى نفس العام باعتبار عام ١٩٥٢ سنة الأساس .

(ثانياً) الاقتصاد الإنتاجى الحيوانى .

يعتمد الدخل القومى الزراعى المصرى بصفة أساسية على شقين أساسيين :
(١) قيمة الزروع النباتية . (٢) قيمة الزروع الحيوانية .

ويلعب الإنتاج الحيوانى دورا رئيسيا فى بنيان الدولة النامية بصفة خاصة ، إذا أنه من المعروف اقتصاديا أن مستويات دخول الأفراد فى مثل هذه الدول منخفضة إلى حد قد لا يسمح بالمحافظة على المعدلات الدنيا والضرورية لبقاء جسم الإنسان صحيحا ، مكتسبا مناعة ضد الأمراض المختلفة . كذلك فإن المنوال الزراعى

جدول (٢٠)

تطور القيمة النقدية (بآلاف الجنيهات) للأنشطة الإنتاجية النباتية المتفرقة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦)

السنوات	الأسعار للقيمة النقدية		
	الجارية	الثابتة	الرقم القياسي
١٩٥٢	٨١٩	٨٢٩	١٠٠٫٠٠
١٩٥٣	٧٢٢	٧٣٥	٨٨٫٦٦
١٩٥٤	١٢٩٢	١٢٩٢	١٣٥٫٨٢
١٩٥٥	١٣٨٩	٣٩٦٠	٤٧٧٫٦٨
١٩٥٦	٢١١٨	٣٨٩٧	٤٧٠٫٠٨
١٩٥٧	١٩٢٢	٤٠٤٢	٤٨٧٫٥٨
١٩٥٨	٢١٥٦	٤٠٢٤	٤٨٥٫٤٠
١٩٥٩	٢٥٤٦	٤٠٤٧	٤٨٨٫١٨
١٩٦٠	٢٨١٣	٤٣٤٥	٥٢٤٫١٣
١٩٦١	٣١١٥	٤٥٥٠	٥٤٨٫٨٥
١٩٦٢	٣٣٧٦	٤٦٥٥	٥٦١٫٥٢
١٩٦٣	٤٣٤٢	٦١٦٣	٧٤٣٫٤٣
١٩٦٤	٥٠٥٧	٦٢٠٦	٧٤٨٫٦١
١٩٦٥	٦٥٦٧	٧٢٨٥	٨٧٨٫٧٧
١٩٦٦	٦٢١٩	٦٣٦١	٧٦٧٫٣١

ملاحظة : احتسبت القيمة بالأسعار الثابتة لجميع السنوات وفقا لأسعار عام ١٩٥٤ ، كما احتسب الرقم القياسى للقيمة بالأسعار الثابتة باعتبار عام ١٩٥٢ = ١٠٠ .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عام ١٩٦٦ . القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

فى مثل هذه الدول يتصف بأنه إنتاج زراعى ضعيف يميل إلى الزروع الحقلية التى تحتاج إلى رءوس أموال قليلة وأيدى عاملة كثيرة .

وأن هذه الزروع النباتية فى معظمها تمثل محاصيل حيوية لإشباع الأفواه الجائعة من الأعداد السكانية المطردة يوما بعد يوم . وكل هذه الأمور تجعل الإنتاج الحيوانى متخلفا إلى حد كبير حيث يتنازع على الوحدات التكتيكية الأرضية المحدودة كل من الإنسان والحيوان .

وتلجأ السياسات الزراعية فى العديد من هذه الدول إلى إعطاء إنتاج مثل هذه الزروع النباتية أهمية خاصة ونسبة كبيرة من إجمالى الاستثمارات فى القطاع الزراعى ، إلا أنه من المعتقد أن الإنتاج الحيوانى بوضعه الراهن يمكن معه رفع كفاية الوحدات الإنتاجية بأساليب ووسائل مختلفة تؤدى فى مجملها إلى رفع قيمة ما تسهم به المنتجات الحيوانية فى الدخل القومى الزراعى المصرى وتوفير الاحتياجات البروتينية الأساسية لبناء الجسم بناء صحيحا وقويا ، كما أن النهوض بالثروة الحيوانية يعتبر مدخلا أساسيا فى عمليات التنمية التى تتم فى إطار الخطط الاقتصادية للبلاد الآخذة فى النمو ، خصوصا وأن نمو النشاط الإنتاجى الحيوانى يعتبر مؤشرا يعكس مدى ارتفاع أو انخفاض مستوى معيشة الأفراد .

وبدراسة القيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بالأسعار الجارية يتضح أنه طرأت عليها زيادة مفاجئة عام ١٩٦٣ استمرت حتى عام ١٩٦٦ . ولدراسة معدل النمو السنوى للقيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بالأسعار الجارية أخذت سلسلة الأرقام الممثلة للفترة (١٩٥٣ — ١٩٦٢) حيث اتضح أن المعدل السنوى للزيادة بلغ نحو ٣٫٣ مليون جنيه بنسبة ٢٫٦ ٪ سنويا تقريبا . إلا أن دراسة الاتجاه العام للقيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بالأسعار الثابتة أعطت زيادة سنوية تقدر بحوالى ١٫٩ مليون فقط بنسبة ١٫٦ ٪ سنويا تقريبا . وقد بلغت القيمة الجارية للإنتاج الحيوانى حوالى ١٠٦ مليون جنيه ، وقيمته بالأسعار الثابتة نحو ١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة إلى حوالى ٢٧٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وحوالى ١٢٩ مليون جنيه تقريبا مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٢٩ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ .

دراسة مكونات الاقتصاد الإنتاجى الحيوانى :: يتكون النشاط الإنتاجى الحيوانى فى جمهورية مصر العربية من عدة أنشطة إنتاجية فرعية تلعب جميعها دورا هاما فى تكوين الدخل القومى الزراعى المصرى . وتشمل هذه الأنشطة إنتاج كل من : لحوم الماشية ، الألبان ، لحوم الدواجن والبيض ، المنتجات الحشرية كعسل النحل والشمع ، شرانق دودة القز ، منتجات الثروة المائية ، المنتجات الحيوانية الأخرى التى تشمل صوف الأغنام وشعر الماعز ووبر الجمال والأسمدة الطبيعية كالسماد البلدى والرسمال .

ولمعرفة الأهمية النسبية لقيمة كل من مكونات الإنتاج الحيوانى ودوره فى تكوين الدخل القومى الزراعى ، فإن جدول (٣) يعكس صورة واضحة لهذه الدراسة بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ، حيث يتضح أن نشاط إنتاج لحوم الماشية يساهم فى تكوين القيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بما يتراوح بين ٢٥ — ٣٦ ٪ بالأسعار الجارية ، وحوالى ٢٨ — ٣٣ ٪ بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٠) . كما أن نشاط إنتاج الألبان يسهم فى تكوين القيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بما يتراوح بين ٢١ — ٢٥ ٪ بالأسعار الجارية ، ونحو ٢٢ — ٢٥ ٪ بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة . ويلاحظ أيضاً أن نشاط إنتاج لحوم الدواجن والبيض يساهم فى القيمة الإجمالية للانتاج الحيوانى بما يتراوح بين ١٢ — ١٩ ٪ بالأسعار الجارية ، ١١ — ١٩ ٪ بالأسعار الثابتة خلال الفترة المدروسة . كما أن منتجات الثروة المائية تساهم فى إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى بما يتراوح بين ٦ — ١١ ٪ بالأسعار الجارية ، ٧ — ١٠ ٪ بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة .

أما المنتجات الحيوانية الأخرى فتشمل السماد البلدى والرسمال وتعتبر قيمتها ذات أهمية كبيرة بمقابلتها ببنود المنتجات الحيوانية الأخرى ، كما تشمل صوف الأغنام وشعر الماعز ووبر الجمال ، وكذلك المنتجات الحشرية كعسل النحل والشمع وشرانق دودة القز ، وهذه المنتجات جميعها تساهم فى القيمة الإجمالية للإنتاج الحيوانى بما يتراوح بين ١٦ — ٣٠ ٪ بالأسعار الجارية ، ٢٢ — ٢٥ ٪ بالأسعار الثابتة خلال فترة البحث .

جدول (٢)

النسبة المئوية لقيمة مكونات الإنتاج الحيوانى إلى قيمته الإجمالية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦)

السنوات	الأسعار لقيمة لحوم الماشية		الأسعار لقيمة الألبان		الأسعار لقيمة لحوم الدواجن والبيض		الأسعار لقيمة منتجات الثروة الماشية		الأسعار لقيمة منتجات حيوانية أخرى	
	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
١٩٥٢	٣٤	٣٣	١٥	٢٥	١٣	١١	٦	٨	٢٢	٢٣
١٩٥٣	٣٤	٣٢	٢٣	٢٤	١٢	١٢	٧	٨	٢٤	٢٤
١٩٥٤	٢٣	٣٣	٢٤	٢٤	١٢	١٢	٧	٧	٢٤	٢٤
١٩٥٥	٣١	٣١	٢٥	٢٣	١٣	١٤	٧	١٠	٢٤	٢٢
١٩٥٦	٢٩	٣١	٢٥	٢٢	١٣	١٤	٧	٨	٢٦	٢٥
١٩٥٧	٢٩	٣٢	٢٥	٢٢	١٣	١٤	٩	٧	٢٤	٢٥
١٩٥٨	٢٩	٣٢	٢٤	٢٢	١٢	١٤	١٠	٩	٢٥	٢٣
١٩٥٩	٢٨	٢٨	٢٤	٢٥	١٣	١٥	١٠	٩	٢٥	٢٣
١٩٦٠	٢٥	٢٩	٢٢	٢٣	١٢	١٥	١١	١٠	٣٠	٢٣
١٩٦١	٢٧	٢٨	٢٣	٢٣	١٣	١٥	٩	١٠	٢٨	٢٤
١٩٦٢	٢٥	٢٨	٢٤	٢٣	١٣	١٥	٨	١٠	٣٠	٢٤
١٩٦٣	٣١	٢٨	٢٣	٢٣	١٢	١٦	٨	١٠	٢٦	٢٣
١٩٦٤	٣٣	٢٩	٢٢	٢٢	١٤	١٧	٨	٩	٢٣	٢٣
١٩٦٥	٣٣	٢٩	٢١	٢٢	١٧	١٨	٨	٧	٢١	٢٤
١٩٦٦	٣٦	٢٩	٢٢	٢٢	١٩	١٩	٧	٧	١٦	٢٣

ملاحظة : إحتسبت القيمة بالأسعار الثابتة لجميع السنوات وفقا لأسعار عام ١٩٥٢ ، كما احتسب الرقم القياسى للقيمة بالأسعار الثابتة باعتبار عام ١٩٥٢ = ١٠٠ .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عام ١٩٦٦ القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

وتختلف معدلات النمو السنوى لقيمة إنتاج كل من الأنشطة الإنتاجية الفرعية المكونة للنشاط الإنتاجى الحيوانى ، إذ بينما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة لحوم الماشية والألبان خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) حوالى ٤٧٢ ألف جنيه بنسبة ٨ر٠٪ سنويا فإن معدل النمو السنوى لقيمة لحوم الماشية المنتجة نحو ١٨٦ ألف جنيه بنسبة ٥ر٠٪ ووصلت حوالى ٢٨٦ ألف جنيه بنسبة ٤ر١٪ سنويا لقيمة كميات الألبان المنتجة. هذا وقد بلغ معدل النمو السنوى لقيمة لحوم الدواجن والبيض ، ومنتجات الثروة المائية ، حوالى ٧٩٢ ألف جنيه بنسبة ٦ر٤٪ ، ١٨٩ ألف جنيه بنسبة ٩ر١٪ على التوالى .

تطور القيمة الإجمالية لمتطلبات الإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية :

تعتبر متطلبات الإنتاج الزراعى العناصر الرئيسية التى يؤدى استخدامها فى العملية الإنتاجية الزراعية إلى الحصول على الإنتاج الزراعى ، وتدل التوليفات الاقتصادية المختلفة لهذه العناصر على مدى تحقيق مقتضيات الكفاية الإنتاجية القصوى فى الزراعة المصرية . وتبرز هنا أهمية إجراء البحوث العلمية التى تعنى بتخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق الكفاية الإنتاجية فى البنيان الزراعى المصرى بحيث يمكن الحصول على نفس الإنتاج من موارد أقل ، أو من نفس الموارد يمكن الحصول على إنتاج أكبر ، حتى يمكن زيادة الدخل القومى الزراعى من ناحية ، وتعظيم الدخل المزرعى وتدنية التكاليف المزرعية إلى أقصاها من ناحية أخرى .

عناصر متطلبات الإنتاج الزراعى :

وتشمل متطلبات الإنتاج الزراعى ثلاثة عناصر رئيسية :

(١) السلع الزراعية الوسيطة : وتضم جميع المنتجات أو السلع الزراعية التى أنتجت داخل القطاع الزراعى المصرى ، ثم أعيدت مرة أخرى لتدخل فى العملية الإنتاجية الزراعية من أجل الحصول على منتجات زراعية مرة أخرى

ومثال هذه السلع : التقاوى والشتلات المحلية التى تستخدم للحصول على محاصيل نباتية ، وكذا الأسمدة العضوية الطبيعية كالسماد البلدى الذى يستخدم فى تسميد الأرض الزراعية للعمل على زيادة خصوبتها لكى تغل إنتاجا أوفر ، كما أن الأعلاف المزرعية تعتبر سلعة زراعية وسيطة ذات أهمية كبيرة خاصة فى مجال النشاط الإنتاجى الحيوانى حيث تتحول وحدات العلف التى تتغذى عليها الماشية والحيوانات المزرعية إلى وحدات إنتاجية حيوانية تتمثل فى الحصول على زيادة فى الوزن كتسمين العجول أو الحصول على وحدات تكنيكية حيوانية جديدة . وتشمل الأعلاف المزرعية جميع الأعلاف الخضراء الصيفية والشتوية والنيلية ، وكذلك المنتجات الثانوية لمختلف الزروع النباتية كالأتبان وغير ذلك من هذه المنتجات ، كما أن الأعلاف تشتمل أيضاً على بعض أنواع محاصيل الحبوب .

(٢) مستلزمات الإنتاج الزراعى : وتشمل جميع المنتجات أو السلع المشتراة من خارج القطاع الزراعى المصرى ، سواء المشتراة من الخارج (السلع المستوردة) أو المشتراة من قطاعات محلية غير زراعية بهدف إدخالها فى العملية الإنتاجية الزراعية للحصول على منتجات زراعية .

وتضم هذه السلع :

ا — التقاوى والشتلات المستوردة .

ب — الأسمدة الكيماوية والأسمدة العضوية المصنعة .

حـ — المبيدات الكيماوية المستخدمة فى مقاومة الآفات والحشرات الزراعية ومقاومة الحشائش المزرعية الضارة .

د — الوقود والزيوت والشحومات والصيانة التى تستخدم فى إدارة تشغيل الآلات والجرارات الزراعية وصيانتها .

(٣) إهلاك الأصول الرأسمالية الزراعيـــة : وتشمل إهلاك الآلات الزراعية فقط دون غيرها من الأصول الرأسمالية الزراعية الأخرى لصعوبة تقديرها . وفى البحث الحالى تمت دراسة الاتجاه العام ، وتقدير معدلات النمو السنوية لقيمة البنود المختلفة المكونة لمتطلبات الإنتاج الزراعى بصفة إجمالية ، دون الأخذ فى الاعتبار بتقسيم هذه المتطلبات إلى سلع إنتاجية وسيطة ومستلزمات

إنتاجية وإهلاك الأصول الرأسمالية نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة على هذا المستوى لجميع السنوات موضع الدراسة .

دراسة مكونات متطلبات الإنتاج الزراعى :

توضح الأرقام أن القيمة الجارية للتقاوى المستخدمة فى الزراعة بلغت حوالى ٢١,٤ مليون جنيه ، ونحو ١٤,٢ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة إلى حوالى ٢٩,١ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ١٧,٤ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٢٣ ٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة التقاوى ١٨٢ ألف جنيه بنسبة ١,١ ٪ سنويا خلال الفترة المدروسة .

أما القيمة الإجمالية للأسمدة الكيماوية المستهلكة فى الزراعة فقد بلغت حوالى ٢٢,٩ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ونحو ١٩,٥ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ٤٢,٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية ونحو ٣٩,١ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت هذه القيمة الأخيرة ٢٠١ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى الزراعة ١,٥ مليون جنيه بنسبة ٥,٨ ٪ سنويا خلال فترة الدراسة ، كما أن السماد البلدى والرسمال قد بلغت قيمتها بكل من الأسعار الجارية والثابتة حوالى ٢٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت نحو ٤٢,٥ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٢٨,٩ مليون جنيه تقريبا مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٢٩ ٪ تقريبا من مثيلتها عام ١٩٥٢ . وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة الأسمدة البلدية والرسمال ٤٦٨ ألف جنيه بنسبة ١,٨ ٪ سنويا خلال فترة الخمس عشرة سنة موضوع الدراسة .

كما أن قيمة المستخدم من المبيدات فى مقاومة الآفات والحشرات والحشائش المزرعية ، وغير ذلك من مسببات المرض أو العجز أو معوقات النمو الطبيعى للنبات وتقليل إنتاج المحصول بلغت حوالى ١١٧ ألف جنيه بالأسعار الجارية ونحو ١٥١ ألف جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة

إذ بلغت ١٢,٣ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية وحوالى ٢,٧ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، كما بلغت القيمة بالأسعار الثابتة ١٧٧٨٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة المبيدات الحشرية ١٤٤ ألف جنيه تقريبا بنسبة ١٢,٦٪ سنويا وذلك خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٦) ، حيث إن قيمة المستخدم منها قبل عام ١٩٥٥ لم تصل إلى ألف جنيه وذلك لعدم انتشارها أو التوسع فى استخدامها .

أما الأعلاف التى يستهلكها الإنتاج الحيوانى ، والتى تشمل الأعلاف المزرعية والأعلاف المصنعة ، فإن قيمتها الإجمالية بالأسعار الجارية بلغت حوالى ٦٩,٩ مليون جنيه ، ونحو ٣٠,١ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت ٣٠,١ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية وحوالى ١٠١٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ . وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة الأعلاف المستهلكة فى القطاع الزراعى ١,٣ مليون جنيه بنسبة ٣,٣٪ سنويا خلال فترة الدراسة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) . وبلغت القيمة الإجمالية بالأسعار الجارية والثابتة للبيض المستخدم فى التفريخ داخل المعامل حوالى ٦٠٢ ألف جنيه عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ٢,٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية، ونحو ١,٦ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦، وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ٢٦٢٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة إنتاج البيض المستخدم فى التفريخ ٦٧ ألف جنيه بنسبة ٦,٦٪ سنويا خلال الفترة المدروسة.

هذا ، وقد بلغت قيمة الوقود والزيوت والشحومات المستخدمة فى إدارة وتشغيل الآلات والجرارات الزراعية حوالى ٥,٨ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ونحو ٥,٦ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ١١,٩ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٩,٩ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٧٥٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة الوقود والزيوت والشحومات ٢٨٠ ألف جنيه بنسبة ٣,٣٪ سنويا خلال فترة البحث ، كما أن القيمة الجارية

لتكاليف صيانة الآلات الزراعية بلغت حوالى ٨٨٧ ألف جنيه ، ونحو ٨٢١ ألف جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت ١,٠ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية ، وحوالى ٩٨٩ ألف جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ١٢٠٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة تكاليف الصيانة ١٠ آلاف جنيه بنسبة ١٪ سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة .

وفى نهاية هذا العرض لتطور مكونات القيمة الإجمالية لمتطلبات الإنتاج الزراعى نستعرض تطور قيمة تقاوى أهم الحاصلات الزراعية ، سواء فى النشاط الإنتاجى الحقلى أو الخضرى ، لمعرفة الاتجاه العام ومعدلات النمو لقيمة تقاوى هذه الحاصيل .

ويوضح جدول (٤) تطور القيمة الجارية والقيمة بالأسعار الثابتة والأرقام القياسية لتقاوى الحاصلات الزراعية بجمهورية مصر العربية فى العروات الثلاث خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، حيث يتبين أن القيمة الجارية لتقاوى حاصلات الحقل بلغت حوالى ٢١,٩ مليون جنيه وقيمتها بالأسعار الثابتة نحو ١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت ٢٦,١ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية ، وحوالى ١٥,١ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وقد بلغت هذه القيمة الأخيرة ١١٦٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى حاصلات الحقل ٦٨ ألف جنيه بنسبة ٠,٥٪ سنويا خلال فترة الدراسة .

أما تقاوى حاصلات الخضر فقد بلغت قيمتها حوالى ١,٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية ونحو مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ٢,٦ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٢,١ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ٢٠٢٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ . وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى حاصلات الخضر ١٠٢ ألف جنيه بنسبة ٥,٥٪ سنويا خلال الفترة المدروسة . كذلك فإن القيمة

جدول (٤) : القيمة النقدية الاجمالية (بالالف جنيه) لتقاوى الزروع الحقلية والخضرية والفاكهية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦

السنوات	الأسعار لقيمة تقاوى حاصلات الحقل			الأسعار لقيمة تقاوى الخضر			الأسعار لقيمة تقاوى الفاكهة		
	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى	الجارية	الثابتة	الرقم القياسى
١٩٥٢	٢١٨٥٠	١٣٠٠٩	١١٠,٠٠	١٤٢٨	١٠٤٠	١٠٠,٠٠	١٠٧	١١٧	١٠٠,٠٠
١٩٥٣	١٥٧٣٣	١٣٦٥٠	١٠٤,٩٣	١١٤٤	١١٤٨	١١٠,٣٨	١٠٨	١١٦	٩٩,١٥
١٩٥٤	١٤٢٣٦	١٤٢٣٦	١٠٩,٤٣	١٣١٤	١٣١٤	١٢٦,٣٥	٩١	٩١	٧٧,٧٨
١٩٥٥	١٤٢٥٩	١٤٣٤٩	١١٠,٣٠	١٢٢٥	١٢٢٤	١١٧,٦٩	١٤١	١١٩	١٢٠,٥١
١٩٥٦	١٨١٠٨	١٤١٣٩	١٠٨,٦٩	١٣٧٢	١٤٠٠	١٣٤,٦٣	١٣٩	١٤١	١٢٠,٩١
١٩٥٧	١٦٩٠٠	١٤٤١٤	١١٠,٨٠	١٨٩٤	١٥٠٩	١٤٥,١٠	٢١١	٧٠	٥٩,٨٣
١٩٥٨	١٦٧٣٧	١٤١٨٥	١٠٩,٠٤	٢٢٣٤	١٤٧٧	١٤٢,٠٢	١٦٨	١١٣	٩٦,٥٨
١٩٥٩	١٦٩٧٠	١٤٣٢٣	١١٠,١٠	٢٣٢٧	٢٣٨١	٢٢٨,٩٤	٢٧١	٢٧١	٢٣١,٦٢
١٩٦٠	١٦٧٠٢	١٣٨٥١	١٠٦,٤٧	٢٤٨٩	٢٥٥٤	٢٤٥,٥٨	٣٢٩	٢٢٣	١٩٠,٦٠
١٩٦١	١٨٢١٨	١٣٥٣٧	١٠٤,٠٦	١٧٨٠	٢٥٩٣	٢٤٩,٣٣	٣٩٤	٢٤٩	٢١٢,٨٢
١٩٦٢	١٩٢٤٨	١٤٥٦٧	١١١,٩٨	١٦١٠	٢٧١٢	٢٦٠,٧٧	٣٦٥	٢٤٥	٢٠٩,٤٠
١٩٦٣	١٧٧٥٦	١٤٢٠٩	١٠٩,٢٢	١٨٥٨	٢٢٢٧	٢١٤,١٣	١٩٦	١٥٩	١٣٥,٩٠
١٩٦٤	١٧٤٢٠	١٤١٧٢	١٠٨,٩٤	١٧٠٣	٢١٣٠	٢٠٤,٨١	٢٨٥	١٩٥	١٦٦,٦٧
١٩٦٥	٢٢٩٥٠	١٤٧١٣	١١٣,١٠	٢١٦٣	٢١٢٨	٢٠٤,٦٢	٢٩٠	٢٦١	٢٢٣,٠٨
١٩٦٦	٢٦١٠٢	١٥٠٥٠	١١٥,٦٩	٢٥٥٠	٢١٠٤	٢٠٢,٣١	٣٧٥	٢٨٥	٢٤٣,٥٩

ملاحظة : احتسبت القيمة بالأسعار الثابتة لجميع السنوات وفقالأسعار عام ١٩٥٤ ، كما احتسب الرقم القياسى للقيمة بالأسعار الثابتة باعتبار عام ١٩٥٢ = ١٠٠ .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عام ١٩٦٦ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

الجارية لتقاوى حاصلات الفاكهة بلغت حوالى ١٠٧ ألف جنيه ، ونحو ١١٧ ألف جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ٣٧٥ ألف جنيه بالأسعار الجارية ، ٢٨٥ ألف جنيه تقريباً مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ٢٤٤ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى حاصلات الفاكهة ١٣ ألف جنيه بنسبة ٧٫١ سنويا خلال فترة البحث .

وفيما يلى دراسة موجزة لتطور قيمة تقاوى أهم الحاصلات الزراعية التى تلعب دوراً ملموساً فى تكوين الإنتاج الزراعى ، وبالتالى فى تكوين الدخل القومى الزراعى ، سواء ضمن النشاط الإنتاجى الحقلى كمحاصيل القمح ، القطن ، الذرة الشامية ، القصب ، الأرز ، الفول ، البرسيم ، أو ضمن النشاط الإنتاجى البستانى كمحصول البطاطس .

وقد بلغت القيمة الجارية لتقاوى القمح حوالى ٢٫٩ مليون جنيه ، ونحو ٣٫٥ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة إلى حوالى ٣٫٦ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٣٫٧ مليون جنيه تقريباً بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ١٠٤ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى القمح ٥٧ ألف جنيه بنسبة ١٫٦ ٪ سنويا خلال فترة البحث ، وبلغت القيمة الجارية لتقاوى محصول القطن ٣٫٣ مليون جنيه ، وحوالى ١٫٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد انخفضت هذه القيمة إلى حوالى ١٫٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ونحو ١٫٣ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ٩٥ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول القطن ٦ آلاف جنيه بنسبة ٠٫٥ ٪ سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة .

أما القيمة الجارية لتقاوى محصول الذرة الشامية فقد بلغت حوالى ١٫٥ مليون جنيه ، ونحو ١٫٥ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد انخفضت هذه القيمة وبلغت حوالى ١٫٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ٩٢١ ألف جنيه فقط بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وقد بلغت هذه القيمة الأخيرة ٦٢ ٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول الذرة الشامية ٤٠ ألف جنيه بنسبة ٢٫٧ ٪ سنويا خلال الفترة المدروسة .

أما تقاوى محصول القصب فقد بلغت قيمتها الجارية ٤١٥ ألف جنيه تقريباً ونحو ٣٩٧ ألف جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ٤٦٠ ألف جنيه بالأسعار الجارية ، ٤٢١ ألف جنيه تقريباً مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ ، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٠٦ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، وبلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول القصب ٦ آلاف جنيه بنسبة ١,٣ ٪ سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة .

أما القيمة الجارية لتقاوى محصول الأرز فبلغت حوالى ٣٢٤ ألف جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ ، وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت ١,٤ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية ونحو ٩٧١ ألف جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ٣١٠ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول الأرز ٢٦ ألف جنيه بنسبة ٥,٢ ٪ سنويا خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) .

كذلك بلغت القيمة الجارية لتقاوى محصول الفول حوالى مليون جنيه ، ونحو ٦٣٤ ألف جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت ١,٩ مليون جنيه تقريبا بالأسعار الجارية ، وحوالى ١,١ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٧٦ ٪ من قرينتها عام ١٩٥٢ . كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول الفول ٣٠ ألف جنيه بنسبة ٤,٣ ٪ سنويا خلال فترة الدراسة .

هذا وقد بلغت قيمة تقاوى محصول البرسيم (محصول العلف الرئيسى بالبلاد) حوالى ١١,٦ مليون جنية بالأسعار الجارية ، ونحو ٤,٦ مليون جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة بالأسعار الجارية فبلغت ١٤ مليون جنيه تقريبا ، ونحو ٥,٣ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦ . وبلغت القيمة بالأسعار الثابتة ١١٦ ٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول البرسيم ٣٦ ألف جنيه بنسبة ٠,٧ ٪ سنويا خلال الفترة المدروسة .

كما أن تقاوى محصول البطاطس أحد محاصيل الخضر الرئيسية بلغت قيمتها التجارية حوالى ١,١ مليون جنيه ، ونحو ٧٤١ ألف جنيه مقومة بالأسعار الثابتة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفعت هذه القيمة وبلغت حوالى ١,٦ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، ونحو ١,٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٦، وبلغت هذه القيمة الأخيرة ١٩٠٪ من مثيلتها عام ١٩٥٢ . كما بلغ معدل النمو السنوى لقيمة تقاوى محصول البطاطس ٦٤ ألف جنيه بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة موضوع البحث .

المراجع

(1) Heady, E.O. (1957) Economics of agricultural production and resource use. Prentice-Hall, Inc., New York.

* * *